وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ١٨١/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٠، الذي أعربت فيه عن بالغ قلقها إزاء بطيء معدل التقدم المحرز في توفير الخدمات في مجال مياه الشرب والمرافق الصحية.

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ١٩٣/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٢، الذي أعلنت فيه يوم ٢٢ آذار / مارس من كل سنة يوم المياه العالمي،

وإذ تضع في اعتبارها أن مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعنى بأقل البلدان نمواً المعقود في باريس في الفترة من ٣ إلى ١٤ أيلول / سبتمبر ١٩٩٠، ومؤتمر القمة العالمية من أجل الطفل المعقود في نيويورك يومي ٢٩ و ٣٠ أيلول / سبتمبر ١٩٩٠، والاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠، ومؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المعقود في ريو دي جانيرو في الفترة من ٢ إلى ١٤ حزيران / يونيو ١٩٩٢، قد أعادت تأكيد الحاجة إلى توفير الوصول إلى المياه الأمينة بكثافة كافية والمرافق الصحية المناسبة للجميع، على أساس مستدام.

وإذ يساورها بالقلق لأن توفير مياه الشرب سيصبح، بالمعدل الحالي للتقدم المحرز، غير كاف لتلبية احتياجات عدد كبير جداً من الناس بحلول عام ٢٠٠٠، ولأن الافتقار إلى التقدم في توفير خدمات المرافق الصحية الأساسية ستكون له على الأرجح عواقب بيئية وصحية وخيمة في المستقبل القريب،

١ - تحيط علماً مع التقدير بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في توفير مياه الشرب الأمينة والمرافق الصحية للجميع خلال النصف الأول من التسعينات^(٥١)؛

٢ - تحيط علماً بالاستراتيجية البرنامجية للمياه والمرافق الصحية البيئية، التي اعتمدتها المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة في دورته السنوية لعام ١٩٩٥^(٥٧)، وبالقرار AFR/RC 43/R2 الصادر عن اللجنة الإقليمية لافريقيا التابعة لمنظمة الصحة العالمية، الذي أيدت فيه اللجنةمبادرة أفريقية لعام ٢٠٠٠ لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية في أفريقيا؛

٣ - تطلب إلى الحكومات أن تنفذ تنفيذاً كاملاً الأحكام المتعلقة بموارد المياه بصفة عامة وبمياه الشرب والمرافق الصحية بصفة خاصة حسبما وردت في الفصل ١٨ من جدول أعمال القرن ١٢١^(٤٢)، وتوصيات لجنة التنمية المستدامة في دورتيها الثانية والثالثة^(٥٨)، بما في ذلك التوصيات بالعمل الواردة في برنامج عمل المؤتمر الوزاري

السكان والتنمية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٦ عن أعمال فرق العمل المشتركة بين الوكالات، لأغراض التنسيق، وإلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين، لبيان الآثار المترتبة في السياسة العامة؛

٤١ - تطلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ما يلي:

(أ) أن ينظر في التقارير ذات الصلة ويقدم التوجيه بشأن المسائل المتعلقة بالموامة والتعاون والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة بقصد تنفيذ برنامج العمل؛

(ب) أن ينظر، حسب الاقتضاء، في التقارير المقدمة من مختلف الهيئات والأجهزة عن شئون المسائل ذات الصلة ببرنامج العمل؛

(ج) أن ينظر في التقرير المقترن بشأن أعمال فرق العمل المشتركة بين الوكالات؛

٤٢ - تطلب إلى صناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة واللجان والصناديق الإقليمية موافصلة تقديم دعمها التام والفعال لتنفيذ برنامج العمل، وبالأشخاص على الصعيد الميداني، من خلال شبكة المنسيقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة وتدعو الوكالات المتخصصة ذات الصلة إلى القيام بالشيء ذاته؛

٤٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين عن تنفيذ هذا القرار؛

٤٤ - تقرر أن تدرج في جدول أعمال دورتها الحادية والخمسين، ضمن مجموعات البنود الحالية، البند المعنون "تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية".

الجلسة العامة ٩٦

٧٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٥

١٢٦/٥٠ - توفير مياه الشرب والمرافق الصحية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٨/٣٥ المؤرخ ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠، الذي أعلنت به الفترة ١٩٩٠-١٩٨١ العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية،

٦ - تقرر أن تستعرض في دورتها الخامسة والخمسين الحالة في نهاية التسعينات وتحلّب إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريراً، عن طريق لجنة التنمية المستدامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، يشمل تقييمها لحالة توفير مياه الشرب والمرافق الصحية في البلدان النامية، يضمنه اقتراحات للعمل في العقد القادم على الصعيدين الوطني والدولي.

الجلسة العامة ٩٦

٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٥

الرقم المستهدف للتبرعات
المعلنة لبرنامج الأغذية العالمي
للفترة ١٩٩٨-١٩٩٧ - ١٢٧/٥٠

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى أحكام قرارها ٢٠٩٥ (د - ٢٠) المؤرخ ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٥ التي تقضي بأن يجري استعراض برنامج الأغذية العالمي قبل كل مؤتمر لإعلان التبرعات،

وإذ تلاحظ أن البرنامج كان موضع استعراض من قبل لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها التابعة لبرنامج الأغذية العالمي في دورتها السابعة والثلاثين ومن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٤،

وقد حضرت في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣/١٩٩٥ المؤرخ ١٣ تموز / يوليه ١٩٩٥، وفي تعليلات لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها^(١)،

وإذ تسلم بقيمة المعونة الغذائية المتعددة الأطراف بالشكل الذي ينفذها به برنامج الأغذية العالمي منذ نشأته، وبضرورة مواصنته لأعماله كشكل من أسكل الاستثمارات الرأسمالية ومن أجل تلبية الاحتياجات الغذائية الطارئة على حد سواء،

١ - تحدد مبلغ ١,٢ بليون دولار رقماً مستهدفاً للتبرعات لبرنامج الأغذية العالمي للفترة ١٩٩٧-١٩٩٨؛

٢ - تحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والدول المنتسبة إليها، والمنظمات المانحة المعنية علىبذل كل الجهود الممكنة لكفالة بلوغ هذا الهدف على نحو تام؛

المعني بتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية البيئية، الذي عقدته حكومة هولندا يومي ٢٢ و ٢٣ آذار / مارس ١٩٩٤^(٢)، وبخاصة ما يلي:

(أ) القيام بحلول عام ١٩٩٧، في إطار استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة تتسم مع جدول أعمال القرن ٢١، باستحداث أو استعراض أو تنقية تدابير لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية البيئية، وتنفيذها، مع مراعاة الفييات التي حددتها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل؛

(ب) الإضطلاع، حسب الاقتضاء، بإصلاحات قانونية وتنظيمية ومؤسسية ترمي إلى التوصل إلى إدارة موارد المياه عند أعلى مستوى مناسب، بما في ذلك مشاركة من لهم مصلحة في ذلك وإشراك القطاع الخاص واعتماد استراتيجيات لإنشاء القدرات؛

(ج) إسناد أولوية عالية لبرامج مصممة لتوفير نظم للمرافق الصحية الأساسية وللتحاصل على الفضلات البشرية للمناطق الحضرية والريفية ومعالجة الماء العادم، مع ترتيبات لإشراك المجتمعات المحلية؛

(د) صياغة وتبني إستراتيجيات استثمارية وسياسات لاستعادة التكلفة ترمي إلى توليد تدفق للموارد المالية يتناسب والاحتياجات، مع مراعاة احتياجات وظروف الفقراء في المناطق المحاطة بالحضر وفي الريف؛

(ه) إنشاء أو تعزيز نظام على المستوى الوطني لرصد المياه والمرافق الصحية، مع الاستفادة استفادة كاملة حسب الاقتضاء، من نظام الدعم بالمعلومات الذي طوره برنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛

٤ - تطلب إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى ذات الصلة تكثيف جهودها فيما يتعلق بالدعم المالي والتكنولوجي للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

٥ - تحت المثير عين من بين الحكومات والمؤسسات المالية والإنسانية المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية على النظر بعين التأييد وعلى نحو ملائم في الطلبات المقدمة للحصول على منح وتمويل تعاوني، ولا سيما فيما يتعلق بالمرافق الصحية البيئية والمجاري، ومشاركة معالجة مياه الفضلات، والتي يقصد بها تنفيذ برامج تتشكل والأحكام والتوصيات المشار إليها في الفقرة ٣ أعلاه؛